



مشكلة البطالة وظروف العمل بالجزائر من 1930 م إلى 1954 م

Unemployment and Labour Conditions in Algeria from 1930 to 1954

الباحث / قريشي محمد*
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
kourichi.alger2@yahoo.fr

- الملخص:

عرفت الجزائر عدة مشاكل اجتماعية خلال الفترة الممتدة من سنة 1930 إلى سنة 1954، عجزت الإدارة الاستعمارية عن إيجاد حلول لها وأخطر هذه المشاكل كان مشكل البطالة التي مست الجزائريين دون الأوروبيين بسبب قلة فرص العمل واختلال سوق اليد العاملة بالجزائر، أصبح الجزائريون يعدون ضمن قافلة "المعذبين في الأرض"، الذين وصفتهم الصحف الرجعية بفرنسا بأنهم لم يعرفوا عملا من قبل وليست لديهم أية خبرة مهنية، لذلك كان لزاما على أصحاب الورشات من كبار العمرين طردهم من مؤسساتهم الاقتصادية بحجة أن هؤلاء كانوا غير قادرين على أداء أية وظيفة مهما كان نوعها. - الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ البطالة؛ الإدارة الاستعمارية؛ سوق العمل؛ التشغيل.

Abstract:

Algeria experienced several social problems between 1930 and 1954, to which the colonial administration was unable to find solutions. The most serious of these problems was the issue of unemployment, which affected Algerians but not Europeans because of the lack of job opportunities and the dysfunctional labour market in Algeria. Algerians were considered among the "tormentors of the earth", whom the reactionary newspapers in France described as having never known a job before and having no professional experience, so it was necessary for the workshop owners, who were senior colonists, to expel them from their economic establishments on the pretext that they were unable to perform any job of any kind whatsoever.

Keywords:

Algeria; unemployment; colonial administration; labour market; employment.



تميز مشكل البطالة في الجزائر بكونه ظاهرة اقتصادية ذات استمرارية في الزمان و المكان، لأن الاقتصاد الجزائري حسب المؤرخين الفرنسيين لم يكن باستطاعته أن يمتص الفائض من اليد العاملة النشيطة حتى في أفضل مراحلها لطبيعة هذا الاقتصاد، خاصة وإن النمو الديمغرافي المضطرب بالجزائر كان يعرض يدا عاملة كثيرة و رخيصة، و تميز هذا المشكل أيضا بطبيعته المعقدة لأن الجزائر كانت تعرف ظاهرة العمال الموسمين أو الفصلين و العمال البطالين الذين كانوا خارج الصف و لا يجدون أية فرصة لإدماجهم ضمن المجتمع العمالي.⁽¹⁾

كما كان يتميز أيضا بتوزيعه غير العادل حيث نجد أن هذا المشكل كان مطروحا بحدة في الوسط الريفي عكس الوسط المدني الذي كان ملاذا آمنا لكل الذين لم يجدوا عملا بالأرياف، فالأعمال اليومية كانت منتشرة في تلك الفترة في المناطق الحضرية الآهلة بكثرة أوربية، كما كان هذا الوضع أيضا مرتبطا بالسياسية الاستعمارية غير العادلة في حد ذاتها، و التي جعلت كل الأوربيين بعيدين عن هذا المشكل،⁽²⁾ و لهذا كان معظم الكتاب و المؤرخين يرجعون سبب هذا المشكل إلى الانفجار الديمغرافي الذي كانت تشهده الجزائر خلال تلك الفترة، ولكن هناك أسباب أخرى موضوعية نراها أساسية.

إن الوسائل السيئة للاستغلال القانوني و التقني للملكية الإسلامية كانت سببا جوهريا من أسباب هذا المشكل، حيث أن الأغلبية الساحقة من سكان الأرياف كانت تعيش مجتمعة في أسر كثيرة العدد و يستغلون أرضا جرداء قليلة المساحة، معتمدين في ذلك على وسائل بدائية في اقتصادهم المعاشي، وفي المقابل كان هناك قطاع "كولونيالي" استعماري مجهز بأحدث الوسائل على الصعيد التقني، فحلت الآلة محل الإنسان وهذا ما أدى إلى الاستغناء عن عدد من العمال باعتبار أن الوسائل التقنية المتوفرة لدى الأوربيين لم تكن تتطلب يدا عاملة كثيرة العدد، ويبدأ في تسريح عدد من هؤلاء الخدم حفاظا على سياسة ترشيد نفقات الأموال و الحفاظ على النظام المالي البورجوازي، كما كان القطاع الصناعي يشهد ضعفا كبيرا بالجزائر، إذ أن فرنسا لم تحاول أبدا خلق قاعدة صناعية صلبة و متطورة مثل تلك الموجودة بفرنسا ذاتها و بقيت الجزائر مخزنا لتموين فرنسا بالمواد المعدنية ولم تتمكن الصناعة التحويلية من امتصاص الفائض العمالي بالجزائر وخاصة في القطاع الفلاحي.⁽³⁾

(1) JEANSON, Colette et Francis, *L'Algérie Hors la Loi*, 2^{ème} Edition, Edition du Seuil, Paris, France, 1955P.158.

(2) *IBID.*, P.158.

(3) GENDARME, René, *l'Economie de l'Algérie, Sous-développement et Politique de Croissance*, 1^{ère} Edition, les Capricines, Paris, France, 1960P.36.



وزيادة على ذلك، فإن طبيعة العمر الأوربي المتميزة بالعنصرية كانت ترفض تشغيل اليد العاملة الجزائرية، حيث يذكر أحد الكولون بمنطقة "لورمال" بضواحي وهران بأن المستوطن الأوربي لم يقبل بتشغيل اليد العاملة الجزائرية ماعدا البعض منهم، و ذلك خوفا من خوفا من هجومهم عليهم في الليل حيث يتم تشغيل اليد العاملة الإسبانية بدلهم تجنباً لأية مخاطر من شأنها أن تثير الفوضى والرعب⁽⁴⁾.

1-2 نسب البطالة و ظروف العمل وسط الجزائريين:

كان مشكل البطالة كما أشرنا إليه سابقا مطروحا بحدة في القطاع الريفي بسبب العدد الكبير من العمال غير الدائمين أو ما يعرف بالعمال الفصلين، حيث يمكن اعتبارهم ضمن مجموعة نصف العاطلين عن العمل بالنظر إلى عملهم غير المتواصل، و كان القسم الأكبر منهم وجلهم شباب، لا يمارسون أي عمل ويعيشون حياة كلها بؤسا في الأرياف، و رغم ذلك، فإن الإدارة الاستعمارية لم تقم حتى بإحصاء عددهم بدقة،⁽⁵⁾ وقد لاحظنا فعلا اختلاف الإحصائيات المقدمة حول العدد الكلي للعاطلين عن العمل بالجزائر، و تعود أسباب تضارب الأرقام الخاصة بهؤلاء العاطلين إلى قلة أعداد المسجلين في قوائم البطالة و قوائم الضمان الاجتماعي، إضافة إلى عدم ذكر التقارير البلدية لكل العاطلين الجزائريين، وذلك لأسباب سياسية، كما أن عملية إحصاء العاطلين عن العمل قد تكفلت بها لجان بلدية لمراقبة هذه الظاهرة، وهذه اللجان لم تكن موجودة في كل بلديات القطر الجزائري، وإنما كانت حاضرة في البلديات الشمالية والقريبة من مركز السلطة الإدارية لفرنسا ولم تدرج النساء العاطلات عن العمل ضمن هذه القوائم.

و تذكر بعض الإحصائيات أنه من ضمن 2500 موظف بالحكومة العامة كان هناك 183 جزائريا فقط يزاولون عملهم بها، وهم حراسا أو كناسين،⁽⁶⁾ أي أنهم كانوا يقومون بالأعمال التي يتهرب منها الفرد الأوربي.

و تؤكد إحصائيات أخرى قلة تواجد الجزائريين بالوظائف العليا، فمن بين 15 شخصا كان يعمل بإدارة الحكومة العامة التي كان أمينها العام "موريس كوتولي"، ابن السيناتور "كوتولي"، أحد أسياد اللوبي الأوربي بالجزائر خلال فترة ما بين الحربين، لا نجد سوى جزائري واحد هو "صالح بوعكوير"، الذي كان يشغل منصب مدير التجارة

(4) LAUNY, Michel, *Pas d'Emploi Pour les Indigènes, Paysans Algériens, la Terre, la Vigne et les Hommes*, le Seuil 1963, In, l'Histoire, N° 140, Janvier 1991, P.67.

(5) GENDARME, R., *op.cit.*, P.35.

(6) FAVROD, Charles Henri, *la Révolution Algérienne*, les documents de tribune libre, Edition Plon, Paris, France, 1959, P.126.



و الصناعة بالحكومة العامة،⁽⁷⁾ و فيما يخص نسب البطالة خلال القرن العشرين في
أوساط الشعب الجزائري نردف هذا الجدول الذي يبين توزيع السكان الجزائريين و
المعمرين الأوروبيين عبر القطاعات الاقتصادية الحيوية المختلفة:

الجزائريون		الأوروبيون		القطاعات
النسبة المئوية	عدد العمال	النسبة المئوية	عدد العمال	الاقتصادية
% 87.8	2.772.518	% 14.4	48.059	القطاع الزراعي
% 4.2	132.000	% 28.6	94.000	القطاع الصناعي
% 8	252.000	% 57	189.000	القطاع التجاري
% 100	3.156.518	% 100	331.059	المجموع العام

و ما تبقى من الجزائريين وعددهم 6.000.000 نسمة، هم في الحقيقة بطالون
ولا ينتمون إلى أي قطاع اقتصادي من القطاعات المذكورة،⁽⁸⁾ و هذا الرقم يعبر بصدق عن
الواقع المر الذي كان يعيشه الشعب الجزائري، كما أن الأطفال يندرجون في هذا العدد
لأنهم غير مندمجين في قطاع التعليم في أغليبيتهم. و قدر عدد غير المستخدمين في القطاع
الريفي بحوالي 400.000 شخص حسب تقرير "دولافينيات" وعدد غير المستخدمين و
المستخدمين استخداما ناقصا والمعروفين بالمعيلين ما بين 650.000 إلى 850.000
حسب نفس المصدر، فيما تحدثت إحصاءات أخرى عن مليون عاطل ريفي عن العمل في
عام 1954، في حين لم يكن هناك سوى 12.000 عامل زراعي دائم، يعملون 180 يوما

(7) DROZ, (Bernard), LEVER, (Evelyne), *Histoire de la Guerre d'Algérie, 1954-1962*, 1^{ère} Edition, Editions SEUIL, Paris, France, 1982, Note (2), P.43.

(8) هلال، عمار، *كيف انطلقت الثورة في الأوراس*، مقال بمجلة "الثقافة"، عدد 84، نوفمبر . ديسمبر

1984، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، ص. 311



في السنة على الأكثر، أما أجور العمال الجزائريين فكان معروفا أنها هي الأضعف بين جميع أجور العمال اليدويين.⁽⁹⁾

و في الوقت الذي كان من المفروض أن يزداد عدد العمال في القطاع الزراعي الحر تلقائيا، شهد تناقصا كبيرا بسبب تراجع عدد الملاك بالجزائر، حيث انخفض عددهم من 378.000 سنة 1914، إلى 57.000 مالك فقط سنة 1954، حيث أصبحت بذلك فرص العمل قليلة جدا، و تغلب العرض على الطلب في سوق اليد العاملة.⁽¹⁰⁾ ويصرح "بيار بورديو" أنه منذ سنة 1948 كان عدد السكان الجزائريين الذين يعيشون في الأرياف قد تجاوزوا 5.800.000 نسمة، منهم 2.700.000 شخص في سن العمل، و لكن حوالي 1.700.000 شخص كان يعمل في المعدل 100 يوم فقط في السنة، أما الباقي فكان يعاني البطالة،⁽¹¹⁾ رغم أن عدد كبير من هؤلاء حزموا أمتعتهم نحو المدن الحضرية القريبة منهم، أو إلى فرنسا للبحث عن فرص للعمل، إلا أن هذا الحل كان مؤقتا فقط، ولم يستطع أن يهدئ من قوة هذا المشكل.

و في سنة 1954، ومن ضمن السكان الجزائريين القادرين على العمل، نجد أكثر من 400.000 بطل بالقطاع الحضري، وهذا المشكل كان يمس الجزائريين دون غيرهم، فالأوربيون كانوا بعيدا جدا عن هذا المشكل⁽¹²⁾، و يقول إسكافي بالعاصمة، أنه كان يوجد 8 بطالين من كل 10 رجال قادرين على العمل من الجزائريين، ويضيف بطل آخر من مدينة "سعيدة" أنه منذ أن وجدت الآلات، أصبح هناك 8 بطالين من ضمن 10 رجال قادرين على العمل من الجزائريين، ويردف عامل بسيط آخر، بأنه كان يقف طيلة شهرين كاملين دون ملل في طابور البطالين الطويل، حتى تحصل على هذا العمل البسيط.⁽¹³⁾

لقد كان على الجزائريين الوقوف طويلا في طابور الانتظار، ويأتي المسؤول لاختيار بعض العمال دون غيرهم، ويكون محظوظا من وقع عليه الاختيار حتى و لو كان هذا العمل سيئا ومتروكا من طرف الأوربيين، ومن لم يسعفه الحظ في هذه العملية

(9) أجبرون، شارل روبير، **الجزائريون المسلمون و فرنسا، 1871-1919**، الجزء الثاني، ترجمة م.

حاج مسعود و ع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص.131.

(10) HENNI, Ahmed, **La Colonisation Agricole et le Sous Développement en Algérie**, 1^{ère} Edition, Alger, S.N.E.D, 1982, P.174.

(11) BOURDIEU, Pierre, **Sociologie de l'Algérie**, collections (QUE- SAIS- JE?), 6^{ème} édition, presses universitaires de France, Paris, France, 1980, P.111.

(12) FAVROD, C.H, **op.cit.**, PP.124 - 125.

(13) BOURDIEU, (Pierre), DARBEL (Alain), Rivet (Jean-Paul), SEIBEL (Claude), **Travail et Travailleurs en Algérie**, Paris, Mouton et Co, 1963, Note (1), P.268.



الاختيارية، التي تشبه إلى حد كبير عملية القمار، يعود إلى منزله لينتظر الصباح ليعاود نفس "سيناريو" اليوم السابق، دون أن يكون متيقنا من أن الاختيار سيقع عليه هذه المرة. و كان أكثر من 300 ألف بطل يمثلون حثالة "البروليتاريا" أو بما يعرفون "بالمعذبين في الأرض"، حيث اعتبروا جيشا احتياطيا للاستعمار غير مستفيدين من شغل دائم، و في هذه الظروف كان العامل الجزائري يجد نفسه مطرودا بسبب أو بدون سبب لينظم إلى قافلة الآلاف من البطالين. و يذكر "ميشال لويني" في كتابه "الفلاحون الجزائريون" على لسان أحد الفلاحين المطرودين بأن رجال النقابة كانوا يأتون مرة أو مرتين في السنة للقائهم، و كانوا يتحدثون بامتنياز ثم لا يفعلون شيئا لصالحنا، و الأدهى في ذلك أنه إذا كنا نحوز على بطاقة الانخراط في النقابة كنا نطرد و نموت جوعا، أما إذا كسر أحدنا محراثا، فكان مصيره الطرد في الحين، لقد كنا نخسر في كل مرة.⁽¹⁴⁾

لقد بقي الجزائريون يعانون من مشكل البطالة، و لم يجدوا له حلا و لو مؤقتا، حيث كانت حدته تزداد يوما بعد يوم، ففي سنة 1954، ارتفع عدد البطالين الذين تم إحصاؤهم من 130.000 إلى 308.223 بطل، و تم في نفس السنة تسجيل أكثر من 63.682 طلب عمل، تم قبول 16.753 طلب منها فقط.⁽¹⁵⁾

و حسب الدكتور "موني" فإن طلبات العمل العديدة كانت كلها تنتظر الرد دون جدوى، وما زاد الأمور تعقيدا هو عدم قبول القطاع الخاص بتشغيل المتخرجين من المدارس الطبية رغم كفاءتهم المهنية، خاصة و أن أصحاب المؤسسات لم يكن يهمهم سوى مصالحهم الخاصة،⁽¹⁶⁾ ولذلك فإن مشكل التخصص و التكوين لم يكن هو سبب عدم قبول طلبات الجزائريين الوحيد، وإنما مشكلة التعامل العنصري كانت أيضا تعترض سبيل الجزائريين.

و يرى "ألبير كاموس"، أن البطالة عمت كل الجزائر و مست الجزائريين فقط دون غيرهم من الأوروبيين، ففي قرية "عدني" أصابت البطالة كل سكانها، وفي دواوير "عين الحمام" تم إحصاء أكثر من 500 بطل في كل دوار، وهناك دواوير أخرى كانت تعاني البطالة أكثر من غيرها، ومن هذه الدواوير نذكر "أقبيلس، أيت يحي و أبي

(14) جغلول، عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيوولوجية، ترجمة، عباس فيصل، مراجعة د/خليل أحمد . خليل، ط 2، دار الحداثة للطباعة و النشر، لبنان، 1962، ص.157.

(15) BRAC DE LA PERRIERE, Caroline., *Derrière les Héros...les Employées du Maisons Musulmanes en Service Chez les Européens à Alger Pendant la Guerre d'Algérie 1954-1962*, Collection Histoire et Perspective Méditerranéennes, 1^{ère} Edition, L'Harmattan, Paris, 1987, P.27.

(16) Documents Algériens, *Synthèse Sur l'Activité Algérienne*, n° du 01/01/1947 au 31/12/1947, Alger, Imprimerie Officielle, 1948, P.171.



يوسف"، و أحصي بها أكثر من 4000 بطلال. و للحد من هذا المشكل قامت عدة بلديات بتنظيم لقاءات عرفت "بورشات الرحمة"، و القصد منها إدماج البطالين في الأشغال العامة مقابل أجر يتراوح ما بين 8 و 10 فرنكات لليوم الواحد نصفه يتم تسديده حبوبا، و قد تمت التجربة في بلديات "عين الحمام والأربعاء ناث إيراثن"، إلا أن هذه التجربة لم تستطع القضاء على المشكل حيث كان لها سلبيات عديدة، منها أن العاجزين عن العمل كانوا لا يستفيدون من عملية توزيع الحبوب، إضافة إلى أن مناصب العمل كانت محدودة جدا، ومن كان يعمل يومين متتاليين يعد محظوظا، والغريب في الأمر أن الذين لا يستطيعون دفع ضرائبهم كانت تخصم لهم من أجرة عملهم نقودا أو قمحا، دائما تحت اسم ورشات الرحمة.⁽¹⁷⁾

و مع بداية ضعف القطاع الفلاحي في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1954، شهد القطاع الفلاحي، انخفاض عدد عماله من 75% إلى 71%، في حين ارتفع عدد عمال القطاع الصناعي خلال نفس الفترة من 12% إلى 14%،⁽¹⁸⁾ و هذا التحول لم يكن أبدا في صالح العامل البسيط و إنما كان الهدف منه خلق جيش احتياطي من البطالين للاستفادة منهم مستقبلا، و أمام الارتفاع الكبير لأعداد البطالين الجزائريين، شهدت قوافل المناضلين السياسيين انضمام الآلاف منهم إليها، حيث قاموا بتنظيم مظاهرات اجتماعية طالبوا فيها بتسوية وضعيتهم التي سرعان ما اكتسبت الطابع السياسي بدل الاجتماعي.

1-3 نسب البطالة و ظروف العمل وسط الجزائريات:

أما المرأة الجزائرية و على قلة فرص العمل إن لم نقل انعدامها، فقد اضطرت حفاظا على سمعتها و شرفها للبقاء عاملة داخل بيتها بالدرجة الأولى، حيث تم في سنة 1946 إحصاء حوالي 92 عائلة أخذت بالصدفة، تبين من خلاله أن 37 امرأة كانت تعمل في بيتها من بين 158 امرأة مسها الإحصاء، و في سنة 1954 تم إحصاء حوالي 1720 امرأة عاملة ببيتها بكل الجزائر، حسب ما أورده اللجنة الحكومية العليا للإحصاء⁽¹⁹⁾. و لكننا هنا لا نستطيع أن نأخذ بهذا الإحصاء لسببين الأول أن هذا الإحصاء نسبي جدا و تم فيه اختيار المدن الكبرى و الهامة بالجزائر لإجرائه، و لم يتعد إلى القرى

(17) CAMUS, Albert, **Actuelles III, Chronique Algérienne, 1939-1952**, 28^{ème} Edition, Edition Gallimard, Paris, France, 1958PP.43-46-47-48.

(18) BOUKHOBZA (M'hamed), BOURNENE (Med-Ennaceur), LIABES (Djillali), SAFIR (Nadji), **Eléments Sur les Structures Socio-Economiques de l'Algérie**, IN, Congrès International de Sociologie, Tome I, Alger, 1975, P.488.

(19) BRAC DE LA PERRIERE, Caroline, **op.cit.** P.35.



و المداشر و الأعراش المنتشرة عبر كامل التراب الجزائري، و السبب الثاني أن أغلب النساء الجزائريات كن عاملات في بيوتهن سواء لخدمة أغراضهن أو العمل مقابل أجر مادي، كما أن غياب التكوين المهني و الدراسي الموجه للمرأة جعلها غير قادرة على دخول عالم الشغل الذي استعصى حتى على الرجال، و لهذا بقيت المرأة الجزائرية في بيتها تزاوّل العمل الحرفي الذي كان منتشرًا آنذاك في الجزائر، و خاصة في الريف حيث كانت تقوم بصناعة الخزف أو الفخار، أو تنسج الألبسة والزراحي، زيادة على بعض القفف المصنوعة من أوراق النباتات، بقصد الاستفادة العائلية منها وكذا بيعها في الأسواق الأسبوعية، و كانت المرأة الجزائرية تشارك بنسبة 90 % في ميدان صناعة المنسوجات الصوفية بدءًا من الغسيل و حتى نهاية المنسوج بتلوينه، و نفس الشيء يقال عن الفخار والخزف، و هذا العمل كان له هدفان هما ضمان القوت اليومي وتوفير الملابس لأفراد العائلة.⁽²⁰⁾

و هذه الأشغال اعتبرت فنا لدقة العمل والنقوش والرسومات التي كانت تحتويها، وهي مختلفة من منطقة لأخرى لتعدد خصوصيات كل منطقة عن منطقة أخرى، فالخزف مثلا كان يعتمد على الطين وبعض بقايا المحاصيل الزراعية، لتأتي المرحلة الأخيرة المتمثلة في الرسومات على الأواني الفخارية،⁽²¹⁾ كما أن الصناعات النسيجية، كانت تدر أرباحا مقبولة على العائلات الجزائرية، التي كانت تباع منتوجها أو تستبدله عن طريق المقايضة. و بالمقابل، فإن نساء المناطق الحضرية لم يكن بوسعهن الخروج إلى ميدان العمل إلا القليل منهن، بسبب التقاليد الجزائرية التي كانت تجبر الرجل باعتباره رب الأسرة، على ضمان قوت الأسرة و ملبسها، وهذا رغم أن أغلب النساء الجزائريات بالمناطق الحضرية، كن على دراية تامة بفنون الطرز وأشغال الخياطة وتقنيات الرسم على الألبسة الموروثة عن الأجداد، فهي لم تكن تباع منتوجها إلا إذا اضطرت لذلك، أما في حالة اعتقال زوجها أو وفاته، فإن المرأة كانت تضطر إلى اقتحام عالم الشغل والقيام بأي عمل يقدم لها من أجل ضمان لقمة العيش، ولكن ليس على حساب شرفها وسمعتها.

و فيما يخص العمل في القطاع الفلاحي، فقد دلت الإحصائيات على أن عدد السكان العاملين بالقطاع، تجاوز 2.6 مليون عامل، منهم حوالي مليون امرأة عاملة بالفلاحة⁽²²⁾، و لكن هذا الرقم لا يمثل في حقيقة الأمر عاملات ذات أجر شهري دائم

(20) CADI-MOSTEFAL, Meriem, *l'Image de la Femme Algérienne Pendant la Guerre 1954-1962, à Partir de Textes Paralittéraires et Littéraires*, D.E.A, Université d'Alger, I.L.E, 1978, P.53.

(21) AMRANE, Djamilia, *Les Femmes Algériennes Dans la Guerre*, 1^{ère} Edition, Plon, Paris, 1991, P.22.

(22) M'RABET, Fadéla, *La Femme Algérienne Suivi de, Les Algériennes*, 3^{ème} Edition, François Maspero, Paris, 1969, P.127.



ومستقر، وإنما أغلبهن كن مساعدات لأزواجهن في عمليات الحرث والبذر و جني الزيتون، فعندما كان الفلاح يخرج إلى العمل في أرضه، كانت زوجته تتبعه لمساعدته في عمله، وفي حالة ما إذا توفي الزوج، فستصبح الزوجة هي المسؤولة عن كل الأعمال التي كان يقوم بها سابقا زوجها،⁽²³⁾ أما اللواتي كان لهن أجر شهري دائم، فكن لا يتجاوزن 7163 امرأة، أي ما يعادل ثلث النساء الريفيات القادرات على العمل، لأن الرقم الأول - مليون امرأة -، جمع أيضا كل النساء العاملات في إطار ما عرف "بالعاملات المساعدات"، خاصة وأن تقاليد "التويضة" كانت منتشرة في المناطق الريفية، مثل عملية جني الزيتون، أين تهب كل النساء وحتى الفتيات الصغيرات، إلى مساعدة العائلات التي تقوم بالعملية، وبالتالي فإنهن لا يدخلن في نظام العمل العام. و تحملت أغلب النساء عبئا ثقيلا من الناحية الاقتصادية في المجتمع، حيث كانت المرأة الجزائرية تقوم بمختلف الأعمال الفلاحية، وكانت بعض النساء يجنين الزيتون أو يبحثن عن الخشب والطين لصناعة الخزف، أما الفلاحات فكن يبذلن جهدا مستمرا بدافع الحاجة، و كن يخرجن للعمل ويترددن على السوق للشراء أو البيع.⁽²⁴⁾

و في الميدان غير الفلاحي، كان هناك حوالي 411.000 عامل و أكثر من 35.000 امرأة، منهن حوالي 80 % عاملات بالبيوت الأوروبية،⁽²⁵⁾ و هو ما تؤكده الكاتبة "قاضي مصطفى" حيث تذكر أنها التي تمثل النساء العاملات في بيوت الأوروبيين، واللواتي يمثلن لوحدهن النسبة المذكورة سلفا من مجموع النساء العاملات،⁽²⁶⁾ أما المهن الأخرى التي استقطبت اهتمام النساء في غير القطاع الفلاحي، فقد تمثلت في بعض الأعمال الحرة و في الخدمات العامة أو في المصانع الصغيرة و الورشات.

و كانت النساء "بالقصة"، وهي أكثر أحياء العاصمة اكتظاظا بالسكان تخرجن باكرا للبحث عن عمل، ومن تأخرت منهن، فلن تحصل على عمل، وكان عددهن يوميا يتراوح ما بين 2000 إلى 3000 امرأة، وكان عملهن مقتصر على تنظيف بيوت الأوروبيين وغسل سلالهم عماراتهم، ويستمر هذا العمل حتى الساعة الثانية بعد الظهر، وهناك من تبقى منهن حتى الساعة الخامسة مساء، غير أن هناك بعض العائلات من منطقة القبائل، كانت ترفض أن تعمل بناتها بمنازل الأوروبيين، رغم المعاناة الشديدة لتلك

(23) GENEVOIS, H., *La Femme Kabyle, les Travaux et les Jours*, F.D.B, n° 102, 22^{ème} Année, Tizi-Ouzou, Algérie, 1969, PP. 60, 62.

(24) حغلول، عبد القادر، *المرأة الجزائرية، مجموعة مقالات*، ترجمة، سليم قسطون، الطبعة الأولى،

دار الحداثة والطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص ص. 225 . 231.

(25) M'RABET, F., *op.cit.*, P.127.

(26) CADI-MOSTEFAI, M., *op.cit.*, P.54.



العائلات و ظروفها القاسية،⁽²⁷⁾ حيث أورد تحقيق عن عائلة كانت تتشكل من خمسة أفراد و كان من بينهم رجل عاطل و آخر معوق و ليس فيهم سوى العروس الشابة التي بإمكانها العمل و قد كانوا في قمة البؤس، و مع ذلك فالجميع كان مقتنعا بأنه ليس من اللائق أن تعمل البنت في البيوت.

ويرى "قوديو" في كتابه "ثورة النساء في الإسلام"، أنه في الوسط الحضري تمثل النساء ثلاث طبقات في ميدان العمل، فالطبقة الأولى تتمثل في النساء العاملات في البيوت الأوروبية، وهي أهم طبقة ما إذا اعتمدنا على الأرقام، ثم الطبقة الثانية التي تمثلها النساء المهمشات والمهملات، اللواتي لهن حياة حرة غير مقيدة، وأخيرا طبقة عشرات الآلاف من النساء المجهولات، اللواتي يعشن قابعات في أحياء ومساكن "القصبة" الفقيرة، تحت سقف حياة الزوجية واللواتي يمتهن في بعض الأحيان مهنة الخياطة.⁽²⁸⁾

و يعتقد الكاتب أن أغلب النساء العاملات في بيوت الأوروبيين، ينحدرن من وسط عائلي فقير، أي أن الظروف هي التي ألزمتهم ذلك، ويضيف بأن العديد من النساء المهملات في الشوارع، كن ضحية السياسة الاستعمارية، التي بقيت تتفرج على هذه المأساة، وهو الشيء الذي دفع بهن إلى امتهان الدعارة كأسهل طريق لضمان المعيشة، بما أنه آخر حل لها مفروض عليها، و يحاول الكاتب أن يركز على الوضع الاجتماعي المزري الذي تسببت فيه الإدارة الاستعمارية، والذي فرض على المرأة الجزائرية دخول الحياة العملية، بسبب تدهور المستوى المعيشي لأغلب العائلات الجزائرية، لتدني مستوى الأجر الشهري لرب الأسرة، إذا كان عاملا،⁽²⁹⁾ ولهذا، فإن المرأة الجزائرية لم تكن تهدف من وراء عملها، التحرر من تقاليد الأسر الجزائرية و ليس لإثبات الذات، وإنما للحاجة الماسة التي فرضت عليها لضمان معيشتها.

وقد كانت الفرصة للفتيات الجزائريات للاحتكاك بالحضارة الغربية الأوروبية داخل المصانع أو الورشات أو في منازل الأوروبيين، وهناك اندهشن لمظاهر الترف التي كان يعيشها المجتمع الأوروبي. و كان المصنع المدرسة الأولى في حياة الفتاة الجزائرية، إذا كانت تؤمه وسنها لا يتجاوز 12 سنة، وسط معاناة كبيرة، ففي مصانع الكبريت يجب على الفتيات أن يبقين حوالي 8 إلى 9 ساعات وهن واقفات دون راحة، أما في مصانع

(27) LETELLIER, R.P., **Le Prolétariat Algérien**, IN, Terres d'Afriques, Centre C.R.E.E.R, Meknès, Maroc, 1948, P.34.

(28) U.N.F.A, **Exposition à l'Occasion de la Journée Internationale de la Femme**, -8 Mars, Musée EL-MOUDJAHID, Alger, Algérie, 1979, P 9.

(29) CADI-MOSTEFAI, M., **op.cit.**, PP.56, 57.



الأسماك، فالفتيات كن يقطعن الأسماك، وتقوم فتيات أخريات بتجليعه وأرجلهن في الماء وأيادهن في أقفاص "السردين"، وهن واقفات طوال هذه المدة.

أما في مصانع الأحذية، فقد كانت الفتاة دون سن الثانية عشر، تعمل طوال تسعة ساعات ونصف يوميا، وكان جو المصنع ملوثا، وليس هناك مطعما لتناول وجبات الغذاء، ولم يكن لدى الفتيات وسيلة لنقلهن ولا غرما للملابس، ولم تكن في المصنع أية نافذة سوى فتحات صغيرة لا تسمح إلا بتسرب قليل من الهواء، وحتى الكراسي التي كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية استبدلت بألواح خشبية، وكانت هناك حنفية واحدة فقط داخل مرحاض واحد في هذا المصنع الضخم، ومقابل ذلك كان أجرهن زهيدا جدا، ولا يكفي في الكثير من الأحيان حتى لسد الرمق.⁽³⁰⁾ و يعود سبب هذه الظروف الصعبة في العمل، إلى غياب قانون خاص بعمل المرأة في المصانع والورشات، وفي هذا الإطار، يذكر "قوديو" بأنه خلال 130 سنة لم تضع الإدارة الاستعمارية أي تشريع أو قانون خاص بعمل النساء، ولا حتى نقابة نسائية تستطيع تفادي فضيحة الاستغلال والإنسانية التي تعاني منها النساء العاملات.⁽³¹⁾

كما يذكر فريق "بيار بورديو" في تحقيقه الشهير الذي أجراه بالجزائر وقدمه في كتابه "العمال الجزائريون"، بأن امرأة جزائرية حامل قد بقيت تعمل وهي في شهرها الثامن ثم التاسع، دون أن يحن لها قلب صاحب المصنع ويمنح لها عطلة الأمومة،⁽³²⁾ التي كانت تعد حقا مشروعا في القوانين العمالية في الدول الأخرى، أما "بالأربعاء ناث إيراثن" في منطقة القبائل، فقد كانت المرأة الجزائرية العاملة تتحصل يوميا على أجر يساوي أربع فرنكات و"خبزة شعير"،⁽³³⁾ وهذا ما يعد فضيحة في حق الإدارة الاستعمارية.

وفي "تلمسان" تم إجراء تحقيق ميداني حول وضعية النساء العاملات في مصنع النسيج و الزرابي الشرقية، و قدمه رئيس فرقة بالمصنع و الذي كان من أصل يهودي، حيث يمكن الإطلاع في هذا التحقيق، على وضعية النساء العاملات داخل هذا المصنع، حيث يقول التقرير، أنه في سنة 1952 كان المصنع يضم 1500 عاملة في ورشات الخيوط والنسيج، أين كان يجب تشغيل الرجال لصعوبة العمل هناك، فكان عدد النساء بهذه الورشات يتراوح ما بين 200 و 300 امرأة، كلهن غير جزائريات و أغلبهن من أصل

(30) PAULE, C., **Les Jeunes Ouvrières Face à Leurs Difficultés de Vie**, IN, Terres d'Afriques, Centre C.R.E.E.R, Meknès, Maroc, 1948, PP.130, 131, 132.

(31) U.N.F.A, **op.cit.**, P.09.

(32) BRAC DE LA PERRIERE, C., **op.cit.**, P.102.

(33) CAMUS, A., **op.cit.**, P.52.



يهودي، و بالمقابل فإن عملية زخرفة النسيج كانت مخصصة للجزائريات فقط، و كان المعمل مسيرا من طرف امرأة أوربية هي المسؤولة الأولى عن كل العاملات اللواتي كن يتقاضين مرتبا أقل بكثير من مرتب الرجل، رغم أن ساعات العمل كانت موحدة، كما أن الفرق في الأجر يلاحظ في الفروق الموجودة ما بين الأجور التي تتقاضاها العاملات غير الجزائريات والعاملات الجزائريات اللواتي كن يتقاضين الأجر الأدنى بالمقارنة مع الأجور الأخرى.

وكانت العاملة الجزائرية تمكث داخل المعمل لتناول الغذاء البسيط، وبعضهن لم يكن بوسعهن إحضار حتى الأكل معهن، والبعض الآخر لا يأكلن إطلاقا، ورغم صعوبة العمل وتدني مستوى الأجور و قساوة الوضع داخل المصنع، فقد كن محظوظات لحصولهن على هذا العمل عكس اللواتي يطلبنهن دون جدوى، لأنه كان هناك دائما، ما بين 200 إلى 300 طلب للتوظيف، أما عاملات مصنع المعصرة الكبرى للزيتون "بتلمسان"، فكن الأقل أجرا زيادة على أنهن كن يبدأن العمل في سن مبكرة، و بعضهن كن أطفالا و أعمارهن تتراوح ما بين سن الثامنة و العاشرة، لعدم وجود أي نص تشريعي يحدد سن العاملة الجزائرية، فالقانون الوحيد الذي كان يتحكم في تسيير الموارد البشرية، هو الحاجة الماسة للأيدي العاملة الرخيصة.⁽³⁴⁾

و في المنطقة الغربية من "الأوراس"، كانت الفتيات الصغيرات يتعلمن الغناء والرقص منذ سن الثامنة أو العاشرة، في نفس الفترة التي كن يتعلمن فيها الأعمال المنزلية، كما أن المرأة الجزائرية في هذه المنطقة، تحملت على عاتقها مسؤولية كبيرة، حيث كانت تضطر في كثير من الأحيان إلى بيع حليها من أجل شراء قطعة أرض وقطيع غنم، أو تراها في الأسواق تعرض منتوجاتها المنزلية للبيع. و مهما كان وضع المرأة اجتماعيا، فإنها كانت تشارك في أغلب الأعمال الفلاحية كالزراعات المعاشية والأشجار المثمرة وجني الزيتون، كما امتهنت تربية الغنم و رعيها.⁽³⁵⁾

1-4 السياسة الفرنسية في مجال التشغيل:

و لم تكن السياسة الفرنسية في ميدان الشغل لتختلف عن سياستها العامة التي انتهجتها في المجالات الأخرى، حيث انتهجت أسلوب التفرقة في التشغيل وربطت تجنيد اليد العاملة الجزائرية بشروط تعجيزية، بعيدا عن ما كان يدعو إليه القانون العالمي في هذا الميدان. و الحقيقة أنه مهما كان العامل الجزائري نشيطا، فلن يصبح في يوم من

(34) AMRANE, D., *op.cit.*, PP. 25-26.

(35) HAMOUDA, Naziha, *Les Femmes Rurales de l'Aurès et la Production Poétique*, IN, Peuples Méditerranées, Numéro Spécial Sur les Femmes de la Méditerranée, N°22 - 23, Janvier - Juin ,1983, P.269.



الأيام عاملا مسؤولا، و حتى العمال من الجزائريين الذين كانت تجري لهم بعض المسابقات للحصول على وظائف عليا، كان الرسوب دائما حليفهم، وفي حالة نجاحهم في هذه الامتحانات، فإنهم لن يُرَقوا إلى مناصب أعلى بمختلف الذرائع، وفي أحيان أخرى لم يكن الفرنسيون بحاجة إلى هذه الذرائع، فيعلنوا ببساطة أنهم يودون إعطاء الجزائريين وظائف عليا، لكنهم للأسف بفتقرون إلى المهارات الكافية والتكوين المهني.

وإضافة إلى هذا، فإننا نجد من بين آلاف المثقفين الجزائريين قلة قليلة ممن حالفه الحظ و تحصل على عمل، ففي سنة 1951، لم يتمكن من هذه الفئة الحصول على عمل إلا 432 مثقفا، منهم 300 مثقفا تحصلوا على وظيفة "معلم"، و بعضهم مارس أعمالا حرة، إضافة إلى مائة ضابط، عشرين إطارا صغيرا، و 12 مهندسا منهم تقنيان⁽³⁶⁾، و يروي "عبد الرحمن فارس" أن رئيس مجلس بلدية القل بسكيكدة "السيد م. إيمي"، قد أصابته الدهشة حينما علم أن الحكومة الفرنسية عينت عربيا للعمل كموثق و يقصد هنا شخصه - أي عبد الرحمن فارس-، على الرغم من أن هذه الإدارة بالذات، كانت تحوله من مكان إلى مكان آخر و ذلك حتى يسأم من الوضع و يترك عمله نهائيا.

كما يشير نفس الكاتب أنه بمستشفى "مليانة" بعين الدفلى، حدث و أن وظف المستشفى الحكومي، طبيبا جزائريا متخصصا بصفة رئيس الجراحين و ذلك بعد تردد طويل رغم كفاءته المهنية و مؤهلاته العلمية، و بعد هذا التعين طالب الأوربيون بإعفائه من المنصب، لأنهم لا يريدون أن يتعالجوا على يد طبيب عربي، فقاطعوه بشكل مطلق و رفضت الممرضات الأوربيات الأخذ بإرشاداته، ثم قام المستوطنون ببناء مستشفى خاصا بهم، بالقرب من المستشفى الحكومي، حيث أقروا علاج الأوربيين بالمجان و أمام هذا الضغط، تراجعت السلطات الفرنسية واضطرت إلى إلغاء تعيين و إعفاء الجراح، ليجد نفسه بطالا رغم شهادته العليا المعترف بها عالميا.⁽³⁷⁾ و لم تكلف السلطات الفرنسية نفسها لتوظيف و لو عون إداري واحد من الجزائريين منذ سنة 1946، رغم أن هذا الجهاز شهد تراجعا كبيرا، و لم يتم إدماج الشباب ولو بصفة مؤقتة مع العمال المرسمين، و أصبح عدد الإداريين يتناقص مع مر السنوات، و بالمقابل كان عدد الشبان يشهد تزايدا مضطردا.⁽³⁸⁾

(36) TABTI, Bouba-Mohamed, **La Société Algérienne avant l'Indépendance dans la Littérature**, Lecture de quelques romans, O.P.U, 4^{ème} Edition, Alger, Algérie, 1986, P.91.

(37) FARES, Abderahmane, **La Cruelle Vérité, l'Algérie de 1945 à l'Indépendance**, 1^{ère} Edition, Plon, Paris, François Maspero, Paris, 1969, P.15.

(38) LE TOURNEAU, Roger, **Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane, 1830-1961**, 1^{ère} Edition, Armand Colin, Paris, France, 1962PP.179-280.



و رغم أن معظم المصادر الفرنسية كانت ترى بأن الإدارة الاستعمارية ساهمت في تطوير و ترقية الشغل و توفير العمل لكل الجزائريين، إلا أن الواقع آنذاك كان يثبت العكس تماما، إذ أن الشغل كان يشهد تراجعا مستمرا، فقد بلغ عدد العمال في المصانع التحويلية عام 1925 حوالي 91.244 عامل و وصل إلى 98.983 عامل في سنة 1948، لينخفض مباشرة إلى 13.331 عامل فقط في 1954، ونفس الشيء يقال عن قطاعي الكهرباء والغاز، الذين شهدا انخفاضا بحوالي 785 عاملا في نفس الفترة.

لقد كان أكثر الجزائريون عمالا في الموانئ، يقومون بأعمال الحمل والشحن في فترة وصول السلع إلى الموانئ، و هي مهام لم تكن تتطلب كفاءة أو خبرة مهنية، كما أن هذا العمل لم يكن إطلاقا عملا دائما ومضمونا، فبمجرد انتهاء فترة العمل يجد العامل نفسه عاطلا عن العمل،⁽³⁹⁾ و لم تحاول الإدارة الاستعمارية بناء مراكز للتكوين المهني أو تعليم الجزائريين بعض الحرف لتهيئة العامل مهنيا، فقد كانت هناك مدرسة واحدة للتكوين بمنطقة الجزائر تقع في شارع "مارينكو" شارع عرباجي حاليا، وهذا لا يستطيع استيعاب كل العاطلين عن العمل لتلقي تكوينا مهنيا، و لهذه الأسباب كان الجزائريون يسارعون إلى تقبل أية وظائف تعرض عليهم، كحمل البضائع في الأسواق و محطات المسافرين أو بيع الجرائد وتلميع الأحذية في الشوارع، وهذا لا يسمح لهم إلا بضمان قوت يومهم، زيادة على أنهم كانوا ينامون على الأرض في كل مكان يجدونه صالحا للنوم، مع مضايقات كثيرة من طرف المعمرين.⁽⁴⁰⁾

و تمحورت مطالب هؤلاء البطالين حول ضرورة إنشاء صندوق للبطالة، تسجيل كل البطالين بغض النظر عن جنسياتهم أو مكان إقامتهم، تقنين منحة خاصة بالبطالين، إضافة إلى مطالب أخرى منها مجانية النقل و العلاج و الأدوية و إلغاء الضريبة البلدية و الضرائب المباشرة مثل ضريبة الإيجار بإظهار بطاقة البطال فقط، و كذا فتح الورشات البلدية مع تطبيق القانون الخاص بساعات العمل المحددة بثماني ساعات. و كانت مطالب العمال في مجملها تدور حول رفع الأجور وتحسين ظروف العمل، بإعادة النظر في ساعات العمل الطويلة التي تدوم أحيانا كثيرة 14 ساعة كاملة، و كذا غياب الضمان الاجتماعي والمنح العائلية، خاصة و أن الرأسمالية الكولونيالية كانت قد أفرزت نظاما خاصا في مجال الشغل يرتكز أساسا على الفروق غير المتكافئة في سلم الأجور و يقوم على

(39) BENACHENHOU, Abdelatif, *Formation du Sous Développement en Algérie, Essai Sur Les Limites du Développement du Capitalisme*, 1830/1962, 6^e Edition, , O.P.U, Alger, Algérie, P.362.

(40) LAGEAIS, jean, *Réalisation Sociales Dans le Département d'Alger*, IN, Terres d'Afriques, Centre « C.R.E.E.R », Maroc, 1948, P.208.



أسس عنصرية في مختلف القطاعات، و خاصة في البوادي و الأرياف أين كان الكولون يضع قانونا خاصا في هذا المجال و يطبق بوسائل الترهيب لتفادي إي إخلال بالأمن العام.

و قد تحول بسرعة هذا المشكل من مشكل نقابي إلى مشكل سياسي تبنته بعض الجمعيات السياسية، و أصبح البطالون الجزائريون يبحثون عن أي غطاء نقابي أو سياسي يأخذ مطالبهم بصفة جدية، و كانت ثلاث نقابات عمالية تنشط في الميدان الأول هي "الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين" و الثانية تعرف "بالكنفدرالية العامة للعمل"، في حين كانت الثالثة تسمى "الكنفدرالية العامة للعمل الوحدوي" و هذه الأخيرة هي التي فتحت أبوابها للجزائريين و انتقدت الاستعمار بصورة علنية، عكس الأولى و الثانية اللتان لم يتم تسجيل الجزائريين بها.

و من أجل الدفاع عن مصالح البطالين، تم إنشاء لجان عرفت بلجان "البطالين"، و كانت متواجدة بكل القرى والمداشر، وكانت هذه اللجان تسير من طرف "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، وكان دورها هو التحضير للاجتماعات و التجمعات، للمطالبة بالحل السريع لمشكل البطالة، وتحسين أوضاع البطالين، وكانت سنة 1952، سنة للمظاهرات الصاخبة التي نظمتها هذه اللجان، وحمل المتظاهرون شعارات منها " نريد عملا، تسقط البطالة، وشعارات سياسية أخرى"، وتعرض المتظاهرون كالعادة، إلى القمع والاعتقال،⁽⁴¹⁾ ومع اشتداد كفاح النقابة العمالية ضد الملاك الأوربيين، بدأت تظهر بعض النتائج الإيجابية شكلا، منها ضمان اكتساب العامل لراتب شهري مضمون، وإن بقي متدنيا إضافة إلى التأمين الاجتماعي و المنح العائلية،⁽⁴²⁾ وأمام الارتفاع الكبير لأعداد البطالين الجزائريين، شهدت قوافل المناضلين السياسيين، انضمام الألاف منهم إليها، حيث قاموا بتنظيم مظاهرات اجتماعية، و تكتلوا في تنظيمات طالبوا عبرها بتسوية وضعيتهم، والتي سرعان ما اكتسبت الطابع السياسي بدل الاجتماعي.

و إذا وقع حادث عمل قضى على عامل أو عدة عمال، فإن صاحب المصنع يستطيع وبكل سهولة، أن ينهي القضية مع رجال الشرطة أو الدرك، و يقول صاحب المصنع أن العامل الذي لقي حتفه لم يأخذ حذره جيدا، و لم يكن متخصصا في هذا العمل، فزاوله بمحض إرادته هو، وهكذا تنتهي المشكلة، حتى و إن كان هناك شهودا حول الحادث،⁽⁴³⁾

(41) HANNACHE, Ahmed, *La Longue Marche de l'Algérie Combattante, 1830/1962*, 1^{ère} Edition, Alger, Edition DAHLEB, 1990, P.60.

(42) HENNI, A., *op.cit.*, P.75.

(43) TABTI, M.B, *op.cit.*, P.122.



وحتما لن يكون هناك أي تعويض مادي للضحية، بسبب غياب التأمين لدى صاحب المصنع.

و تذكر الوثائق أن الأطفال دون السن القانونية للعمل كانوا يشتغلون في قطاع الصناعة، و قد وصل عددهم وفق أرشيف الحكومة الفرنسية إلى 19.124 طفل منهم 7.590 طفل من مقاطعة الجزائر العاصمة، و 6.524 من مقاطعة وهران و 2.568 من منطقة قسنطينة، إضافة إلى 1.489 من مقاطعة عنابة و 953 طفل من مستغانم،⁽⁴⁴⁾ و هؤلاء الأطفال لم يكونوا يشتغلون في الفترة الليلية الممتدة حسب قانون العمل من العاشرة ليلا إلى الخامسة صباحا⁽⁴⁵⁾.

و الواقع أن هذه الإحصائيات تحوي الكثير من علامات الاستفهام لأن البطالة كانت قد تجاوزت في هذه الفترة كل الأرقام في وسط الجزائريين القادرين على العمل، و رغم ذلك بقيت مصادر الأرشيف الحكومي تشير إلى أرقام التشغيل التي ارتفعت حسبها بفضل سياستها في هذا المجال للحد من هذه الظاهرة، فتذكر هذا الرقم (19.124 طفل) من الذين يشتغلون وفق حماية تامة في مجال الصناعة والمناجم، و هو ميدان تصعب توفير أدنى حماية اجتماعية فيه.

و في مراسلة من وزير العمل و الحماية الاجتماعية الفرنسي- إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر، مؤرخة في 15 أكتوبر 1954، يطلب فيها توضيحات حول تساؤلات تم طرحها من طرف أعضاء لجنة الخبراء لمجلس الإدارة التابع للمكتب الدولي للعمل، بخصوص عدم توافق التشريع الجزائري في مجال الشغل مع الاتفاقية الدولية للعمل، بعد الخروقات المسجلة في هذا الإطار، و كذا الحلول المقترحة لتعديلها، زيادة على عدم احترام النصوص العالمية الخاصة بأيام الراحة الدورية الإلزامية لكل العمل، و خاصة في ميدان البناء و الإنجاز الهيكلي،⁽⁴⁶⁾ وهذه التساؤلات التي تم رفعها للحاكم العام الفرنسي بالجزائر، لم يتم إيجاد صيغة قانونية لها، سوى حلول ترقية لإسكات المطالبين بحلها. و تضيف هذه الإرسالية أن مفتشي العمل سجلوا أيضا خروقات عديدة في هذا المجال خاصة و أن قانون العمل الفرنسي لم يتم العمل به أو تطبيق نصوصه بالنسبة للعمال الجزائريين على قلتهم بالجزائر، كما تم تسجيل خرق صريح للاتفاقيات الخاصة

(44) Archives Nationales d'Outre Mer Aix En Provence, Boîte 81F1560, **Exposé sur le Travail de Nuit des Enfants dans l'Industrie**, Ministère du Travail, Rapport Annuel sur l'Application en Algérie des Conventions Internationales du Travail Ratifiées par la France, du 15/10/1954, P2..

(45) A.N.O.M., **Exposé sur le Travail de Nuit des Enfants**..., P.2.

(46) A.N.O.M., **Exposé sur le Travail de Nuit des Enfants**..., P.1.



بتشغيل الأطفال و المراهقين سواء في مجال الصناعة أو المجالات الأخرى،⁽⁴⁷⁾ و وفقا للقانون الصادر في 1 سبتمبر 1939، تم إلغاء أيام الراحة القانونية للعمال الجزائريين بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية و ذلك بعد تجنيد كل القادرين على العمل لتوفير العتاد اللازم لهذه الحرب، حيث بقي هذا الإلغاء ساري المفعول إلى ما بعد نهاية هذه الحرب الكونية، أما فيما يخص التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بالجزائر، فقد كان العامل الأوربي و حتى منهم أصحاب المهن الحرة، يخضعون لنظام تأمينات مقنن عكس الجماهير الجزائرية من العمال، و قد تم طرح هذا الموضوع في الصحف الفرنسية مثل "الفيغارو" و "الحياة الفرنسية" و "فرنسا الكاثوليكية"، و كذا جريدة "المرسل" التي كانت تصدر بالجزائر، حيث كتب فيها الصحفي "بول ميسر- شميث" مقالات عديدة حول الموضوع.

و في 31 ديسمبر 1945 تم تقديم مشروع قانون من طرف الكتلة الشيوعية بالجمعية الوطنية التأسيسية، يتضمن تقنين ساعات العمل و أيام الراحة الدورية في القطاعات الفلاحية، و تم المصادقة عليه بالإجماع في أبريل 1946 مع إدخال بعض التعديلات، ففي المادة الأولى منه، يشترط على العامل في مجال الفلاحة أو الغابات، أن يثبت عمل 2400 ساعة في السنة الممتدة على 300 يوما، أي ثماني ساعات يوميا، مقابل يوم واحد راحة في الأسبوع مقرر يوم الأحد، و يمكن في بعض الحالات أن تكون الراحة يومين فقط في الشهر، و إذا تم تشغيل أي عامل خلال عطلة يوم الأحد لمرتين بسبب الضرورة القصوى، فسيستفيد من يوم تعويضي واحد فقط، و كل تجاوز لهذا القانون يعرض صاحبه، أي رب العمل لمتابعات قضائية،⁽⁴⁸⁾ لكن الواقع كان يثبت عكس ذلك تماما في كل الحقول والمزارع الكولونيالية، حيث كانت مدة ساعات العمل تتجاوز الحد المعروف بثمانين ساعات يوميا، لتصل في أكثر الأحيان إلى 15 ساعة يوميا دون أدنى امتيازات في الأجر أو أي تعويضات مهما كان نوعها.

وحاولت وزارة العمل و الحماية الاجتماعية إدراج كل الأمراض ضمن التعويضات الاجتماعية، و كذا فترة الأمومة بالنسبة للمرأة العاملة و العجز عن العمل و الشيخوخة و الوفاة، كما حاول المشرع اعتبار بعض الأمراض الأخرى كالزكام و أمراض العمود الفقري و أمراض الرقبة، ضمن هذا المجال، لكن العجز المادي المسجل لدي صندوق التأمينات و التلاعبات التي كانت تحدث من طرف أصحاب المهن الحرة من

(47) A.N.O.M., Boite 81F1560, Repos Hebdomadaire par Roulement, lettre du ministre du travail et de la sécurité sociale au ministre de l'intérieur, du 20 mars 1947.



الفرنسيين، عطل العمل تماما بهذه القوانين، و هنا لم يكن العامل الجزائري يدرك هذه المزايا و لا يستفيد منها إطلاقا، خاصة و أن أغلبهم إن لم نقل كلهم، كانوا خارج إطار التأمينات رغم اقتطاع رب العمل لحقوق التأمين من الأجر الشهري الزهيد الذي كان يتقاضاه.

إن الوضعية العامة لعالم الشغل في الجزائر كانت سببا مباشرا للتأثير سلبا على كل المجالات الأخرى، حيث عقدت مشاكل البطالة حياة أغلب الجماهير الجزائرية و جعلتها تنئن تحت وطأة البؤس الاجتماعي، و بقي المواطن المغلوب على أمره يسترق السمع لخطابات و تصريحات رجال السياسة و قادة النقابات العمالية دون أن يفقه شيئا من ذلك، و مثله كان السياسي الجزائري المشارك في المجالس التنفيذية البلدية أو الوطنية، يشارك في صياغة القرارات و تحضير المشاريع التنموية دون أن يراها تجسد على أرض الواقع، و هو يدفعنا إلى القول أن الجميع كان يعيش في عالم تحكمه العبارات الرنانة و الوعود الكاذبة.